العنف الجنسي في كيفو الجنوبية في الكونغو

كلوديا رودريغيز

إن تناول قضية العنف الجنسي جمهورية الكونغو الديمقراطية سوف يتطلب موارد وتنسيق أكبر حيث يثبت النظام القضائي نادر الحضور من عزمة الضحايا عن اتهام مهاجميهم والإفصاح عن هويتهم. إن عدد الهجمات يستمر في الازدياد ولا زال الجناة يلوذون دون معاقبة.

لقد تسببت الحرب التي استمرت منذ عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٣ في الكونغو في مقتل حوالي ٣,٨ مليون نسمة. وقد أصبح العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات، وبعض الرجال أيضا، إحدى أكثر المظاهر ترويعا في الصراعات، بسبب قسوتهما، وعظمهما، وأثرهما طويل الأجل. لقد خاضت المقاطعة الشرقية لكيفو الجنوبية بشكل خاص مستويات عالية من العنف الجنسي والجنساني لأنها كانت مدخل للجماعات المسلحة القادمة من رواندا وبوروندي المتاخمتين للحدود وذلك للاشتراك في الحرب. وحتى الآن ووفقا للإحصائيات التي قدمتها مراكز الصحة المحلية، ولا تزال نسبة ٤٠٪ من النساء يتعرضن للاغتصاب يوميا في المقاطعة، ١٣٪ من هذه النسبة من الفتيات من دون الرابعة عشرة من العمر، وتتوفى نسبة ٣٪ من هذه النسبة نتيجة الاغتصاب، وتصاب نسبة ١٠-١٢٪ منهن بفيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز. بينما تشيع عمليات الخطف، والاسترقاق الجنسي، والاغتصاب الجماعي، وحالات الزواج القسري.

وبعد مرور أربع سنوات على توقيع اتفاق السلام الذي أنهى الحرب بشكل رسمي وبعد نتيجة أول انتخابات ديمقراطية للكونغو، يظل العنف الجنسي والجنساني منتشرا. وظهرت القوات الحكومية كالمعتدين الرئيسيين بينما انخفض عدد الهجمات التي تشارك فيها الجماعات المسلحة الأجنبية التي لا تزال في المنطقة. ومع ذلك فقد طفت مشكلة جديدة إلى السطح، وهي ازدياد الانتهاكات التي يرتكبها المدنيون. ويركز كلا العاملان على طبيعة الحصانة المنتشرة في المنطقة.

تقييم المشكلة

تمضي معظم حالات العنف الجنسي والجنساني دون الإبلاغ عنها. ولا توجد لدى الضحايا أي ثقة في النظام القضائي ويخشون من التعرض للاضطهاد إذا قاموا باتهام مهاجميهم. أما المهاجمين فهم من الجنود الكونغوليين أساسا وأفراد إنفاذ القانون، ويعرف أنهم لا تعرضون للمقاضاة أبدا. لقد تم تشجيع التوصل إلى الحلول "الودية"، حيث تقبل عائلات الضحايا الزواج أو الهدايا كتعويض عن الاعتداء في معظم الأحيان.

وتضيف الخطوط الضبابية "للموافقة" على استضعاف النساء، وفي بعض المناطق الموجودة في كيفو الجنوبية تصبح المرأة ملكا للمجتمع إن رحل زوجها أو توفى. ويحق لأي رجل من العائلة أو المجتمع مراودتها دون أن تستطيع المرأة رفض هذا الأمر. وفكرة الموافقة غير موجودة ولذلك لا يتم الإبلاغ عن هذه الحالات باعتبارها انتهاكات. وتشتمل العوامل الأخرى التي تمنع الإبلاغ عن مثل هذه الجرائم على العار والخشية من النبذ والوصم بالعار. ولا تزال الجهود جارية، وخاصة من قبل قسم حقوق الإنسان في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (بعثة الأمم المتحدة في الكونغو) والشركاء المحليين (مثل آرش دي أليانس وتآزر جمعيات المرأة لمكافحة العنف الجنسي)، لزيادة وعي أفراد إنفاذ القانون والسكان بشكل عام حول تعريف الاغتصاب، وفكرة القبول، وعدم شرعية الزواج القسري. ولكي تنجح هذه المساعي، فإنها تحتاج للوصول إلى المناطق المنعزلة التي لا تصلها معظم الوكالات.

نساء في انتظار تلقي الخدمات الطبية في مستشفى بانزي في بوكافو في جنوب كيفو. ويوفر المستشفى برنامج علاج للنساء اللواتي عانين من العنف الجنسي.

HQ03-0351/ زوجر لينموير/يونيسيف

وتتوفر الإحصائيات من مراكز الصحة التي تدعمها المنظمات غير الحكومية الدولية و"ميزو ديكوت" المحلية (مراكز إسداء المشورة). والجمعيات المحلية المدعومة من المنظمات غير الحكومية الدولية لملاحقة عمليات المتابعة القضائية تقدم المعلومات أيضا. ومع ذلك فإن المعلومات المجموعة غير ثابتة بسبب الاختلافات الكبيرة في طرق جمعها. وتميزت النقاشات التي دارت بين الوكالات الدولية لعدة سنوات بأنها غير حاسمة، وبما فيها الحق في تشاطر المعلومات بين الشركاء. أما الإحصائيات المتوفرة فهي مفيدة في رسم صورة عامة ولكن هناك حاجة لمعلومات ذات نوعية أكبر (مثل جنس الضحية، ونوع وأصل انتماء المعتدي، ونوع الاعتداء)

لتحديد التوجهات، والجناة، وملفات وخصائص الضحايا. والأمر المشجع أن جميع مراكز إسداء المشورة طورت مؤخرا نموذج معياري، وتقارن بين المعلومات المتوفرة لديها مع تلك التي تقدمها المراكز الصحية.

ضرورة التنسيق

تتوفر المساعدة الإنسانية لضحايا العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والآن تشتمل معظم الوكالات المتعلقة بالصحة على برامج حول العنف الجنسي والجنساني كجزء من تدخلهم في تقديم الرعاية الصحية الرئيسية. ومستشفى بانزي الواقع في كيفو الجنوبية، وهو أحد المركزين المختصين بالإحالات لعلاج الناسور في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يقدم برنامجا شاملا من المساعدة للضحايا الذين تتم إحالتهم لتلقي الرعاية. ومع ذلك وبالرغم من وجود الوكالات الدولية والمحلية منذ زمن طويل، لم يعمل نظام الإحالة بشكل ناجع بسبب نقص التنسيق والتمويل المناسب.

ولا يوجد استعداد كبير للتعاون على أرض الواقع، فالمنظمات غير الحكومية الطبية لديها بروتوكولاتها ومعاييرها المتغيرة الخاصة بها، كما هو حال الوكالات التي تركز على المساعدات النفسية وإعادة الاندماج. وتتفاقم قلة التعاون بطبيعة "التحكم عن بعد" للبرامج – البرامج التي يديرها الشركاء المحليون ويتم توجيهها من الخارج، وحقيقة أن بعض الوكالات تركز على المساعدات الطارئة، والبعض الآخر على التنمية. وأدى ذلك إلى التكرار في المجالات بينما تركت مجالات الاحتياجات الأخرى غير مغطاة، وأدى إلى اختلافات كبيرة في المعايير وقلة المساءلة.

وتشتمل قضايا المخاوف على التالي:

- لا تتم إحالة الضحايا إلى المراكز بشكل منتظم خلال فترة ٧٢ ساعة الضرورية حيث يتوفر العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس
- المراكز الطبية لا تقدم الشهادات الطبية الضرورية للمتابعة القضائية
- الحالات التي ينام فيها المحاربون السابقون في نفس المراكز التي يتلقى فيها الضحايا الرعاية
- عدم وجود تدريب منسق للمنظمات المحلية حول كيفية التحقيق، وجمع البيانات، ومساعدة النساء في إبلاغ السلطات الصحيحة عن حالاتهن
- عدم وجود أي سلطة حكومية، على المستوى المحلي على الأقل، تتمتع بمسئوليات توجيه السياسيات وتحسين عمليات التدخل والتنسيق

وهناك مشكلة متعلقة وهي أن الجمعيات المحلية (الأساسية لنظام الإحالات كونهم يقدمون المساعدات النفسية فقط) أدركت أن ارتفاع أعداد الضحايا يعني ازدياد فرص الحصول على الدعم المالي الدولي. وهناك دليل على أن الجمعيات بالغت من إحصائياتها، وتاجرت في النساء بين مراكزها لزيادة حجم الإحصائيات وشجعت على الزيارات المتكررة للنساء لكي يحصوهم أكثر من مرة. وتوصل تقييم أجرته المنظمات غير الحكومية في شهر ديسمبر ٢٠٠٥ تحت إشراف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ن الكثير من الفعاليات النفسية الاجتماعية التي أقامتها الجمعيات المحلية ضرها أكثر من نفعها، وأوصى التقييم بإغلاق العديد من مراكز إسداء المشورة (بما فيها بعض المراكز التي تدعمها المنظمات غير الحكومية الدولية).

إن نقص الموارد المالية يعني أن المنظمات ستكافح لتحسن معايير الرعاية وضمان المتابعة الملائمة. ومع ذلك فيمكن استخدام الموارد استخداما أفضل إن كان هناك تعاونا أفضل. ويمكن تعزيز نظام الإحالات بشكل كاف لتحسين أداء جميع الوكالات، ويمكنه أن يساعد في النهاية على تحقيق نتائج ملموسة ومستديمة. ورغم أن منتديات التنسيق موجودة، إلا أن المسئولين عنها يفتقرون للخبرة الفنية لتقديم الحد الأدنى من معايير التعاون، وضمان الإجراءات المشتركة، ووضع الأطر والاستراتيجيات المتناغمة.

إنهاء الحصانة

لقد تم إحراز بعض من التقدم في المجالين القضائي والقانوني، وفي شهر أغسطس ٢٠٠٦ دخل قانون جديد حيز التنفيذ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو قانون يعيد تعريف الاغتصاب ليشمل كلا الجنسين وجميع أشكال الولوج. ويغطي هذا القانون أيضا أشكالا أخرى من العنف الجنس، مثل العبودية الجنسية، والختان، والبغاء القسري، والزواج القسري. لقد زاد هذا القانون من العقوبات على من تتم مقاضاته وأدخل تحسينات على بعض الإجراءات الجزائية مثل تسريع التحقيقات الابتدائية، ومنع تسوية القضايا بالحلول "الودية". ومع ذلك يظل النظام القضائي ضعيفا جدا ولا يستطيع تحقيق سوابق من شأنها ردع أي أعمال عنف مستقبلية. ويظل الإبلاغ واتهام الجناة محدودا بسبب عدم ثقة الضحايا المستمرة في النظام. ويجب تناول المعتقدات الثقافية، والمحظورات، وسبل فض النزاعات التقليدية من خلال التثقيف وزيادة الوعي. وهناك حاجة للإصلاحات الهيكلية لتناول دور المرأة ووضعها داخل المجتمع الكونغولي. وهناك حاجة للالتزام في الاشتراك في هذه العملية المطولة من قبل جميع الأطراف المشتركة وخاصة السلطات الحكومية. وسيكون إنشاء "محاكم ميدانية" لها قضاة، وجهات إدعاء، ومحامين دفاع ونشرها في المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها (حيث تقع معظم حوادث العنف) خطوة كبيرة إلى الأمام.

نهج عنقودي للعنف الجنساني؟

تبنت الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٦ النهج "العنقودي" للتنسيق كجزء من نظام الإصلاح الإنساني المقترح. وللأسف لم يتم اقتراح أي مجموعات عنقودية مخصصة للعنف الجنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو غيرها، وفضلا عن ذلك فإن العنف الجنساني يندرج ضمن مجموعة "الحماية" الأشمل. وهذا يشكل فرصة مفقودة، فإنشاء مجموعة عنقودية للعنف الجنساني سيعتبر طليعة لإثارة المزيد من المساعي لتناول العنف الجنسي. وسيسمح وجود إطار معزز للتنسيق والقيادة بالتالي:

- الطرق المنهجية المشتركة
- مؤازرة أفضل وتخطيط بين الوكالات الدولية/القطاعية
- جمع أفضل للمعلومات والتحليل
- تعزيز نظام الإحالات
- تجميع حالات معد لها بشكل أفضل للمتابعة القضائية

سيستمر ضحايا العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في طلب المساعدات من المنظمات الدولية والمحلية لسنوات عديدة. ويجب على العاملين على مساعدتهم التعاون لتخطي العقبات العديدة التي تقيد عملياتهم. وستساعد الشراكة الأقوى، والاشتراك الأوضح، للسلطات المحلية على تطوير إطار مشترك وإستراتيجية للعمل لتقديم المساعدة الفعالة ذات المدى البعيد. وحينها فقط سنتمكن من كسر الدائرة الشنيعة للحصانة.

كلوديا رودريغيز تعمل موظفة في الشؤون الإنسانية مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في كيفو الجنوبية: rodriguez@un.org

هذا المقال مكتوب بصفة شخصية ولا يعكس أراء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

انظر أيضا: هيومن رايتس ووتش، يونيو ٢٠٠٢ الحرب داخل الحرب. العنف الجنسي ضد المرأة والفتيات في الكونغو الشرقية www.hrw.org/reports/2002/drc/

١. www.monuc.org

٢. انظر موريس "مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والنازحين داخليا والمجموعات"، نشرة الهجرة القسرية ٢٥ http://www.hijra.org. uk/PDF/NHQ25/54-55.pdf